ـ(438)ـ وتغلغل الثقافة الغربية في الإسلام بالبحث عن الآراء الجديدة والحركات المستحدثة بدافع من التأثر بالأساليب الغربية لتصبح جزءا من كيان الدول الإسلامية. ومن هنا بدأت المؤلفات المقارنة بتقديم زعيمها السنهوري رسالة الدكتوراه عن الخلافة (1) إلى جامعة ليون عام 1926 بعد سنة من صدور كتاب علي عبدالرزاق. وقدّم السنهوري بحثا إلى قسم الدراسات القانونية في معهد الدراسات العليا التابع للجامعة العربية يرسم فيه منهجه المقترح لدراسة الفقه الإسلامي في ضوء القانون المقارن مبينا فيه ان الفقه من وضع الفقهاء (2): وتركيزه في تيارات من التفكير القانوني بمقارنة الفقه الغربي الحديث حتى يتضح وجه الشبه. ويقصد بذلك خرافة تأثر الفقه الإسلامي بالفقه الروماني: الشبهة الغربية لتبرير وضعه القانوني المدني مستمدا من الروماني والغربي وأما مصادر الفقه الإسلامي ابتدعها الفقهاء عند السنهوري لتمتد يد التطور إليها متأثرا بمحمد عبده في دعوته إلى النظام الديمقراطي الغربي، الذي عقيدته، فصل الدين عن الدولة، المناقضة للعقيدة الإسلامية ومخالفته لنظام الإسلام، لأنه يستند إلى الشعب، مصدر السلطات الثلاث. ومن المساوئ البارزة للديمقراطية الغربية مقولة الأكثرية، فاختيار الحاكم، ومجلس النواب، وإعطاء الثقة للوزارة، وسن القوانين كلها تتم بأكثرية أصوات الشعب، وهي فكرة مخالفة للحقيقة، ولا تنطبق على الواقع الصحيح، كما هو حاصل في الانتخابات البرلمانية. وحتى يضمن القائمون على هذا النظام بقائه، وإقناع الناس بصلاحيته، وضعوا طريقة لاحتواء المعارضين، باسم حرية الرأي الديمقراطي، سمحوا بتعدد الأحزاب، _____ 1 ـ الريس : النظريات السياسية ص 166. 2 ـ عثمان : المسلم المعاصر 148 ـ 19752.